اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري في تحسين تحليل القوائم المالية

The impact of applying the Algerian financial accounting system in improving the analysis of financial statements

شناي عبد الكريم[1] ، امزال فريدة [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، abdelkarim.chennai@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، farida.amzal@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/28 تاريخ القبول: 2022/05/10 تاريخ النشر: 2022/06/11

الملخص:

المعايير المحاسبية الدولية و كذا النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تقديم قوائم مالية ذات جودة على درجة عالية من الملائمة و الموثوقية ، توفر متطلبات الإفصاح والشفافية و تساعد الأطراف الآخذة من اتخاذ القرارات الرشيدة . وتسمح بجلب المستثمرين الجدد مما يتيح جلب رؤوس أموال جديدة تمكنن المؤسسة الاقتصادية من جلب التكنلوجيا الحديثة وكذا تطوير وزيادة الإنتاج بما يمكنها من غزو الأسواق الجديدة الأمر الذي يحسن من مردوديتها.

هذه التطورات الجديدة في المحاسبة يترتب عنها اثر على التحليل المالي للمؤسسة الإقتصادية جراء تغيير القوائم المالية شكلا ومضمونا، انطلاقا من كون مخرجات النظام المحاسبي المالي هي قوائم تحتوي على معلومات محاسبية مالية وليس معلومات محاسبية تاريخية، الأمر الذي سيؤدي إلى تعظيم منفعتها في الملائمة و الموثوقية.

كلمات مفتاحية: معايير محاسبية دولية، مصداقية، قيمة عادلة، معلومة مالية، قوائم مالية.

Abstract

International accounting standards as well as the financial accounting system aims to provide financial statements of high quality with a high degree of suitability and reliability, providing disclosure and transparency requirements and helping the parties to take rational decisions. And it allows attracting new investors, which allows bringing in new capital that enables the economic institution to bring in modern technology, as well as developing and increasing production so that it can conquer new markets, which improves its profitability.

These new developments in accounting have an impact on the financial analysis of the economic institution as a result of changing the financial statements in form and content, based on the fact that the outputs of the financial accounting system are lists that contain financial accounting information and not historical accounting information, which will lead to maximizing its benefit in appropriateness and reliability.

Keywords: international accounting standards, credibility, fair value, financial information, financial statements.

المؤلف المرسل: شناي عبد الكريم، **الإيميل:** abdelkarim.chennai@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يعمل على تمكين الأطراف الآخذة من قوائم مالية ذات مصداقية موثوق بها، تساعدهم على إجراء تحليل هذه القوائم من حيث الأداء المالي، الأداء التشغيلي، و وضعية الخزينة. كل هذا من اجل جعل مستخدمو القوائم المالية يتخذون القرارات الرشيدة فيما يخص عمليات الاستثمار أو الإقراض أو الاستمرار في العمل مع المؤسسة المعنية بالدراسة و التحليل.

إن تحسين المعلومة المحاسبية و زيادة جودتها يؤدي حتما إلى زيادة منفعتها في اتخاذ القرارات بما يرجع بالفائدة على المؤسسة بالدرجة الأولى. والنظام المحاسبي المالي يصب في نفس المنوال باعتباره يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية و ما يطلبه مجلس معايير المحاسبة الدولية فالقوائم المالية ذات الجودة العالية تقدم معلومات على درجة عالية من الملائمة و الموثوقية عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج نشاطها. كل هذا لن يتأتى إلا إذا قامت المؤسسة بتوفير متطلبات الإفصاح والشفافية. حتى يتمكن مستخدمي القوائم المالية و بالأخص المستثمرين في تحديد العوائد و المخاطر المرتبطة بقرارات الاستثمار، واجتذاب المزيد من الموارد المالية، وتشجيع المستثمر على اتخاذ القرارات الايجابية.

1.1. إشكالية البحث: إن نجاح النظام المحاسبي الجزائري يستوجب فهم و تطبيق جوهر الإطار المفاهيمي الذي يعتبر كخارطة طريق لكل من يمتهن المحاسبة فهو يوحد المبادئ و القواعد التي يتم على أساسها المعالجات المحاسبية للمعلومات المحاسبية تكون سليمة و مخرجاتها تلبي متطلبات المستثمرين والممولين المحليين و الدوليين، و ذلك من خلال إعداد قوائم مالية بصورة صادقة تزودهم بمعلومات موثوقة و ملائمة تساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة.و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي التي من شأنها تحسين تحليل القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟

وتحت هذه الإشكالية الرئيسية نريد أيضا الإجابة عن الإشكاليات التالية:

ما هي المستجدات التي جاء بها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي التي تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص قواعد التقييم من أجل تحسين نوعية المعلومة المحاسبية؟ و ما هي الخصائص النوعية التي تحدد منفعة المعلومات الواردة بالبيانات المالية.

2.1. أهداف البحث: إن الهدف من هذا المقال هو إبراز مختلف الجوانب المحاسبية و المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و المتناسقة تماما مع معايير المحاسبة الدولية و التي تقدم قوائم مالية ذات جودة، الأمر الذي يستوجب معرفة أدوات التحليل المالي وفق التسميات الجديدة للنتائج الوسيطة فيما يخص قائمة الدخل، أيضا تشكيلة عناصر قائمة المركز المالي الميزانية، و أخيرا استحداث قائمة جديدة مخصصة لتحديد التدفقات النقدية. كل ذلك يصب في هدف واحد و هو تحسين نوعية المعلومة المحاسبية التي تخدم مصلحة الأطراف الآخذة و تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.

3.1. منهجية الدراسة: تستدعي طبيعة الموضوع محل الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراضه، فبالإضافة إلى المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية، أو عند استعراض النظام المحاسبي المالي، سيتم تطبيق المنهج التحليلي عند دراسة الآثار الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.

2. متطلبات تحسين المعلومة المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية: بعد مرور أكثر من عشر سنوات من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية كأساس لإصلاح النظام المحاسبي و الاستفادة من مزايا الإصلاح فيما يخص جلب الاستثمارات والتكنولوجيا، أصبح اليوم على المشرفين على أعلى هيأة محاسبية في البلاد ملزمين بتحيين النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعايير **ias/ifrs** . الأمر الذي يتطلب الدراسة الجيدة، واستيعاب و فهم الأسس و المقومات الجديدة لممارسة وظيفة المحاسبة. فالفلسفة الجديدة من المحاسبة وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** هو تمكين المؤسسة الاقتصادية من تلبية احتياجات مستخدمي مستخرجات النظام المحاسبي. فهم بحاجة إلى معلومات صحيحة عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتائج أعمالها تساعدهم على اتخاذ القرارات الصائبة. هذه العملية تبين مدى الاهتمام المعطى للمستثمر للاستفادة منه ماليا و تكنولوجيا. و انطلاقا من كونه هو الذي من المحتمل أن يتعرض للمخاطر، كان لابد من إعطاء الأهمية لقائمة الميزانية باعتبارها أكثر القوائم قدرة على تحديد مقدرة المؤسسة على تكوين الثروة الحقيقية، و أن تكون المعالجة المحاسبية

لعناصرها على أساس جوهرها الاقتصادي و ليس شكلها القانوني، واستخدام القيمة العادلة كمقياس ملائم لتقييم عناصر الميزانية. طبعا هذه المقومات سيكون لها انعكاس على المؤسسة الاقتصادية تتعلق أساسا بالهدف المرجو من تحيين النظام المحاسبي المالي ألا وهو تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية تسهل من مهمة المستثمر في اتخاذ القرار السليم في الاستثمار في المؤسسة.

عملية التحيين يعني إعطاء مصداقية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية و الفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها. فهي تعبر عن مدى صدق هذه القوائم، و مدى الاعتماد عليها، ومدى اعتمادها على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي جاء بها النظام المحاسبي المالي حتى تسهل عملية المقارنة (الشعبية، 2007، صفحة 10).

وعليه فتطوير الاقتصاد الوطني يستوجب الإسراع في إعطاء دور كبير للبورصة حتى تساهم في تسريع دورة الاستثمار الوطني و جلب الاستثمارات الأجنبية، طبعا المؤسسات الصغيرة فهي مطالبة بمسك محاسبة مالية مبسطة (الشعبية، 2007، صفحة 10) كون رقم أعمالها أو عدد عمالها لا يتجاوز حد معين، هذا الاستثناء أخذ بعين الاعتبار طبعا حد التكلفة/ المنفعة، انطلاقا من كون المؤسسة مطالبة بالمقارنة بين تكلفة الالتزام تطبيق النظام المحاسبي المالي والمنفعة التي يعود على العدد الكبير أو القليل من مستخدمي القوائم المالية لهذه المؤسسات. والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها.

1.2. مقومات تحسين و تحيين النظام المحاسبي و المالي: النظام المحاسبي والمالي يعتمد على بعض المقومات التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية و المتمثلة في العناصر الأساسية التالية: التركيز على أهمية قائمة الميزانية بدل قائمة الدخل، وإعطاء أهمية كبرى لقائمة التدفقات النقدية التي توفر معلومات لا تظهر في القائمتين السابقتين، تفضيل المستثمر كمستخدم رئيسي للقوائم المالية، تعميم استخدام قياس لقيمة العادلة، أفضلية الجوهر الاقتصادي

على الشكل القانوني، وأخيرا قياس الأداء من خلال تحليل القوائم المالية (الشيرازي، 1990، صفحة 208).

كل هذه المقومات نلاحظها من قراءة معايير الابتلاع الدولي ifrs من حيث تطرقها لمختلف المستجدات الحديثة التي واجهت المؤسسة الاقتصادية فيما يخص عمليات التقييم الأولي واللاحق وعملية الإفصاح و كذا استخدام القيمة العادلة من اجل طبعا إصدار معلومة مالية ذات جودة عالية.

1.1.2. استخدام القيمة العادلة: جل المعايير **المحاسبية** تطرقت للقيمة العادلة عند عملية تقييم بنود عناصر القوائم المالية. وهو ما جاء به النظام المحاسبي المالي في البنود الخاصة بالقياس و التقييم التي تطلب التحيين، حتى تواكب التطورات الحاصلة على الساحة الدولية. هذا المفهوم الانجلو سكسوني يتعارض مع مبدأ التكلفة التاريخية التي تمثل التكلفة الحقيقية للشراء، بينما القيمة العادلة تترجم التقييم بالقيمة الحالية في سوق اليوم، والغرض من ذلك طبعا هو إعداد معلومات مفيدة وملائمة تعكس الواقع الاقتصادي وتتنبأ بالمستقبل.

وقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة (provillard, 2004, p. 65) كما يلي" هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين، يتوفر لدى كل منهم الرغبة في إتمام الصفقة و على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة ". فالقيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة للفهم من قبل مستخدميها ،واعتبرت السوق النشطة هي السوق التي تكون فيها جميع العناصر متجانسة، يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت و الأسعار متاحة للجمهور، أما إذا لم تتوفر أسعار السوق فيكون التقدير للقيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في هذه الظروف. فهي المقياس الأكثر ملائمة لقياس الأصول والخصوم التي تتاجر فيها المؤسسة من أجل تقديم معلومات تعبر عن الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة. فالمستثمرون يهتمون بمعرفة قدرة المؤسسة على تسيير أصولها والتزاماتها بشكل أمثل حتى يتخذوا القرارات الرشيدة.

فالآثار المرتقبة من تطبيق القيمة العادلة يفترض أن تكون إيجابية أكثر بالنسبة للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية من المؤسسة في حد ذاتها، وتسمح لهم بتخفيف المخاطر التي يتحملونها الناتجة عن أخطاء المسيرين، كما أن ظهور الأدوات المالية بقيمته العادلة يخفض

من قدرة المسيرين على التلاعب بالنتائج حسب إستراتيجيتهم من الإفصاح المالي. وعلى الرغم من المزايا التي تترتب عن استخدام القيمة العادلة في التقييم والمتمثلة عموما في تدعيم قدرة المستثمرين على المقارنة بين مختلف البدائل من خلال العرض الدقيق للواقع الاقتصادي لمؤسسات. و يتم القياس و الإفصاح عن القيمة العادلة بأحد المداخل الثلاث الآتية (الناغي، 2011، صفحة 356):

- **مدخل السوق:** الذي يعتمد على الأسعار المعلنة بالسوق بالإضافة إلى أي معلومة أخرى متاحة بالسوق و تخص أصول أو التزامات مماثلة أو قابلة للمقارنة.
- **مدخل الدخل:** يعتمد هذا الأسلوب على تحيين التدفقات النقدية المستقبلية مثل أسلوب القيمة الحالية.
- **مدخل التكلفة:** هذه الطريقة تقوم على أساس تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الأصل بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم حيث يتم قياس الأصل بتكلفة اقتناء أصل بديل بطاقة مشابهة للأصل القائم بالمؤسسة في تاريخ محدد.

في حالة اعتماد هذه المداخل يجب مراعاة ما يلي:

- الثبات في تطبيق المدخل
- تفضيل أسعار السوق عن تقديرات المؤسسة.
- بإمكان المؤسسة استخدام أكثر من مدخل لقياس القيمة العادلة لنفس العنصر ثم المفاضل بين القيم الناتجة.

2.1.2. أفضلية الميزانية على قائمة الدخل: قبل تطبيق النظام المحاسبي والمالي، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كانت تعطى الأفضلية والأهمية لجدول حسابات النتائج على أساس أنه يلبي احتياجات المالك من حيث معرف النتيجة الصافية في نهاية الفترة، بعد ذلك أصبحت قائمة الميزانية أكثر أهمية لأنها تعبر عن المركز المالي للمؤسسة وتمثل الموارد المتاحة لسداد التزاماتها تجاه الدائنين والبنوك وبالتالي خدمة الأطراف الخارجية التي لها علاقة مع المؤسسة. فمع بداية فترة السبعينات من القرن الماضي اتجه مستخدمو القوائم المالية إلى التركيز أكثر على قائمة الدخل بدرجة أكبر بحيث كانت الرغبة الاستثمارية للمؤسسات في هذه الفترة مرتبطة بالنمو في العائد مع تزايد اهتمام المستثمرين بتعظيم ربحية السهم على المدى القصير، الأمر

الذي جعل قائمة الدخل أكثر إفادة في تقييم أداء الإدارة ومن خلالها تحقيق الأرباح التي تعتبر خير ضمان لسداد القروض، لكن التقلبات الاقتصادية و ما ترتب عنها من موجات التضخم والكساد التي عمت العالم أثناء تلك الفترة جددت الاهتمام بالميزانية وجعلها أهم قائمة.

وتجدر الإشارة أن تفضيل الميزانية لا يعني إهمال باقي القوائم الأخرى ، بل يوجد تكامل بين القوائم المالية، فقائمة الدخل مثلا بما يعرض فيها من معلومات عن أداء المؤسسة تكمل ما يرد من معلومات عن مركزها المالي في الميزانية، والقائمتين معا تكملان ما يعرض في قائمة التدفقات النقدية من معلومات.

3.1.2 الاهتمام بالمستثمر كمستخدم رئيسي للقوائم المالية: مع التطور الاقتصادي الذي عرفته البشرية عبر الزمن، ازداد عدد الأطراف المعنية بنتائج المؤسسة الذين أصبح يطلق عنهم مستخدمو القوائم المالية. و تشير الوقائع إلى وجود تطور كبير في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالمستفيد الأول منا لقوائم المالية، قبل ألازمة العالمية لسنة 1929 كانت المعلومات المحاسبية توجه لخدمة الإدارة والدائنين، ثم تحولت النظرة بعد ذلك إلى الاهتمام بالمستثمرين الذين أعطيت لهم الأولوية عند إعداد ونشر القوائم المالية من حيث خصائص و نوعية المعلومات التي تضمنها. و بالرغم من تعدد مستخدمو القوائم المالية إلا أن المستثمرين هم الأكثر تعرضا للمخاطر باعتبارهم أصحاب رأس المال لذلك من المنطقي تلبية احتياجاتهم من غيرهم. و حسب الإطار المفاهيمي فإن تفضيل المستثمر ناشئ كذلك عن كثرة احتياجاته للمعلومات وعن شمولها لاحتياجات باقي الفئات.

أيضا نلاحظ زيادة درجة الوعي لدي فئة المستثمرين حيث أصبح لديهم القدرة على الحكم على نجاعة وأداء المؤسسة الاقتصادية، و أصبحوا يتمتعون بثقافة محاسبية و اقتصادية وقدرة تحليلية كافية تفيدهم في اتخاذ القرار الصائب.

4.1.2. أفضلية الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: النظام المحاسبي و المالي يتماشى مع المبادئ التي جاء بها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص تفضيل الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني في المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية، حتى تمثل المعلومات تمثيلا صادقا للمعاملات والأحداث التي تخص الوحدة. فيجب على المحاسب أن يغلب المضمون الاقتصادي عند حدوث تعارض بين المضمون الاقتصادي للحدث مع الشكل

القانوني، مثلا يمكن أن تقوم المؤسسة ببيع أصل إلى طرف آخر مع وجود اتفاقات بينهما تضمن استمرارية تمتع المؤسسة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل، هنا لم يعبر عن العملية بصدق (-lionelescaffre, 2012, p. 4).

إن المعالجة المحاسبية المعتمدة في الدول الأنجلو سكسونية تقضي بتسجيل العناصر التي تمت حيازتها بواسطة قرض الإيجار ضمن عناصر الأصول في ميزانية المؤسسة الحائزة، و تسجيل الديون المقابلة لها ضمن عناصر الخصوم، وهو ما يعكس بشكل جلي نتيجة تفضيل الجوهر فوق الشكل.

5.1.2. تفعيل السوق المالي: إن تطبيق النظام المحاسبي المالي فرصة هامة للاقتصاد الوطني لتفعيل دور البورصة باعتبارها المكان الذي تتحدد فيه قيمة المؤسسة الاقتصادية، وذلك بضرورة منح الأهمية اللازمة لها والعمل على تطويرها تزامنا مع تضمين ذلك في اتفاقية الشراكة مع منظمة التجارة الدولية، وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني وتشجيع المؤسسات على الولوج إليها والاعتماد عليها في عملية التمويل، وذلك بغية الاستفادة من المزايا التي تقدمها المعايير المحاسبية الدولية، والتي تكون فعاليتها في الأسواق المالية التي يلجأ إليها المستثمرون والمؤسسات على حد السواء للاستثمار و طلب رؤوس الأموال.

2.2. تطوير الإفصاح عن المعلومات: انطلاقا من كون المعلومة الجيدة يجب أن تكون مفيدة لمستخدميها، فان الإفصاح يعتبر من أبرز المبادئ المحاسبية الذي بواسطته يتم الإبلاغ عن كل المعلومات و البيانات المحاسبية التي سيتم تحليلها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف الأخذة من اتخاذ القرارات الصائبة.

فالحاجة إلى المعلومة المحاسبية الجيدة جعلت الجزائر مثلها مثل بقية الدول تعد نظام محاسبي مالي يلزم المؤسسات الاقتصادية بنشر القوائم المالية دوريا بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية عن الأحداث الواقعة خلال الفترة، و الهدف من كل ذلك هو تخفيض حالة عدم التأكد ومن ثم اتخاذ القرار السليم غير المضلل، و أن أي إخفاء أو تضليل لبعض المعلومات قد يؤدي إلى اتخاذ قرار مغاير للأول (الشيرازي، 1990، صفحة 321).

1.2.2. أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية: الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية ترتب عنها التوجه نحو نظام اقتصاد

السوق و تحرير التجارة و خوصصة الشركات و فتح رأسمالها، الأمر الذي أدى إلى ظهور شركات الأموال التي تنص قوانينها الداخلية على ضرورة نشر القوائم المالية قبل انعقاد الجمعيات العمومية السنوية، وضمان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بالقدر الذي يمكن الأطراف الآخذة من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم.

و عليه فان الإفصاح المناسب يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات اللازمة، مما يؤدي إلى نمو السوق و ازدهاره ويضمن استمراريته.

و يمكن تلخيص أهمية الإفصاح فيما يلي:

- كونه من المبادئ الأساسية الثابتة التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية و أيضا النظام المحاسبي المالي عند إعداد القوائم المالية.
- يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة.
- دقة المعلومات والحسابات و شفافيتها يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين في الشركة و تمسكهم بأسهمها حتى لو كانت المعلومات المفصح عنها ستؤدي إلى انخفاض سعر السهم في السوق. الأمر الذي سيجلب مساهمين جدد، مما يوفر مصادر مالية جديدة للمؤسسة تمكنها من تحقيق الإرباح.

إلا أن الإفصاح في التقارير المالية يتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها و مدى توافر بعض الصفات للحكم على كفاءتها حتى تكون مفيدة لمستخدميها. فالمعلومات الواردة في القوائم المالية ما هي إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها حسب طبيعة الفئة التي ستقرأ البيانات (حمدان، 2001، صفحة 213).

أيضا توجد عوامل تتعلق بالمؤسسة تؤثر على عملية الإفصاح منها:

- حجم المشروع (حجم الأصول)أين تكون تكلفة إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق و بتوقيت مناسب غير ملموسة إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة..
- عدد المساهمين، فكلما زاد عددهم أدى ذلك إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.
- التسجيل في البورصة، تتطلب زيادة درجة الإفصاح عن أهداف المؤسسة، نشاطها ونتائج أعمالها.

- المراجع الخارجي، الذي يمكن أن يؤثر على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية.

2.2.2. وسائل أخرى مكملة للإفصاح : يمكن استخدام النسب المالية لمساعدة مستخدمي المعلومات على فهم المعلومات وتحديد اتجاهات الزيادة أو النقصان في أي بند من البنود بمقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في السنوات السابقة أو مع مثيلاتها في المؤسسات المماثلة .

فمن حيث الشكل لم يعد التعبير الرقمي الوارد في التقارير المحاسبية كافيا بل صارت الحاجة تدعو إلى عرض وسائل أخرى أكثر وضوحا كتعزيز للبيانات المقدمة في التقرير، بحيث تعجل في فهم القارئ، و تعطيه صورة دقيقة عن أوضاع المشروع، و ذلك كالخرائط و الصور، الرسوم البيانية الإحصائية لتحسين الإفصاح وتوصيل المعلومات لمستخدميها بسهولة لتحقيق أهدافهم (حمدان، 2001، صفحة 207).

3. المعلومات المحاسبية الملائمة أداة لتحليل القوائم المالية و قياس أداء المؤسسة:

من بين الأهداف الأساسية التي جاء بها النظام المحاسبي و المالي هو قياس أداء المؤسسة من خلال إجراء المقارنة الزمانية و المكانية للقوائم المالية، أولا في مجال التحليل المالي لتحديد القيمة المالية و الاقتصادية للمؤسسة من خلال تحليل قائمتي الميزانية و تدفقات الخزينة. وفي مجال تحليل دورة الاستغلال من أجل تحليل تطور المؤسسة و التنبؤات المستقبلية، و ذلك لتمكين المستخدمين الداخلين و الخارجين من اتخاذ القرارات الصحيحة كل حسب موقعه.

و عليه فان تحليل القوائم المالية يتخذ ثلاث أشكال:

- **التحليل الأفقي:** الذي يعتمد على إجراء مقارنة للقوائم المالية لفترتين أو أكثر من أجل الحصول على المؤشرات لما يمكن توقعه من سلوك الأداء المالي و التشغيلي في الفترات المستقبلية (السوافري، 1998، صفحة 578).
- **التحليل الرأسي:** يعتمد هذا النوع من التحليل على قيمة كل مفردة من مفردات القوائم المالية إلى مجموع معين يرتبط به.
- **تحليل النسب:** يهدف هذا إلى توفير معلومات هامة و مفيدة عن ربحية المؤسسة الاقتصادية و سيولتها و قدرتها على الوفاء بالالتزامات، على اعتبار أن إدارة الوحدة معنية و مهتمة بكل جوانب النشاط فيها.

و عليه فان النظام المحاسبي المالي كونه يقدم معلومات محاسبية و أيضا ماليه من حيث المضمون والشكل فانه يمكن المحلل من الحكم على أداء المؤسسة الاقتصادية.

1.3. الميزانية: انطلاقا من كونها الأداة الأساسية التي من خلالها يمكن لمختلف الأطراف الآخذة الحكم على المؤسسة الاقتصادية لذا وجب التطرق لتحليل الميزانية الوظيفية كونها أداة للتحليل المالي تقيم فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الأصلية لتدفقات الإيرادات والنفقات، و ترتب فيها الموارد و الاستخدامات حسب دورتي (التمويل، الاستثمار) أو الاستغلال. فالدورة الطويلة تخص تمويل التثبيتات التي تتطلب الرفع من قيمة الرأسمال أو اللجوء إلى الاقتراض طويل الأجل العملية التي من خلالها تتحدد هيكلة المؤسسة على المدى البعيد. بينما الدورة قصيرة الأجل فإنها تخص عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء، الإنتاج و البيع، التي يترتب عنها حقوقا على الزبائن و ديونا اتجاه الموردين.

1.1.3. تحليل قائمة الميزانية بواسطة الرأسمال العامل الصافي الإجمالي (FRNG)

اختيار المقاربة الوظيفية لتحليل الميزانية بواسطة الرأسمال العامل الصافي الإجمالي أسهل من المقاربة المالية كونها تهدف تحديد الفروق بين الاحتياجات و الموارد الناتجة عن الاستغلال و خارج الاستغلال.

1.1.1.3. تعريف و تحديد الرأسمال العامل الصافي الإجمالي: الرأسمال العامل الصافي الإجمالي يمثل ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي تم تمويله بواسطة الموارد الثابتة (peyrard, 2006, p. 169)، بمعنى أن قاعدة التوازن المالي تقتضي بأن الموارد الثابتة لابد أن تكون كافية لتمويل الاستخدامات الثابتة. ويمكن تحديده إما من الجانب الساكن للميزانية أو الجانب الديناميكي. ويمكن أن تصادفنا ثلاث حالات:

- تكون النتيجة موجبة يعني تحقيق قاعدة التوازن المالي للمؤسسة، أي أن الموارد الثابتة مولت الاستخدامات الثابتة و جزء من الأصول المتداولة، الأمر الذي يعطي أمانا للمؤسسة.
- النتيجة سالبة يعني أن جزء من الاستخدامات الثابتة مولت بالديون قصيرة الأجل الأمر الذي يتعارض مع قاعدة التوازن المالي مما يجعل المؤسسة في وضعية حرجة.
- النتيجة معدومة و هي وضعية نظرية بمعنى انع لا يوجد رأسمال عامل.

2.1.1.3. هيكلة الرأسمال العامل الصافي الإجمالي: نستطيع أن نميز بين مكونين للرأسمال العامل الصافي الإجمالي و هما:

احتياجات الرأسمال العامل(BFR): فهو يمثل احتياجات المؤسسة من الأموال لتغطية دورة الاستغلال، هذه الاحتياجات تنشأ عن الفوارق الزمنية التي توجد بين عمليات الشراء و البيع و عمليات التسويات المرتبطة بها. فعناصر الأصول المتداولة (المخزون و المدينون) تؤثر في احتياجات الرأسمال العامل(c.prtticolas, 1994, p. 31) بينما الديون المتداولة تؤدي إلى نشوء موارد تمويل. و في كثير من الأحيان احتياجات التمويل تفوق موارد التمويل الأمر الذي يؤدي إلى تمويل العجز بواسطة الرأسمال العامل الصافي الإجمالي.

و يحسب احتياجات الرأسمال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات الرأسمال العامل = الأصول المتداولة (باستثناء الخزينة)- الخصوم المتداولة (باستثناء الخزينة)

و يتكون احتياجات الرأسمال العامل:

احتياجات الرأسمال العامل للاستغلال الذي يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة و المتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة للاستغلال و الخصوم المتداولة الاستغلال.

احتياجات الرأسمال العامل خارج الاستغلال الذي يخص النشاط غير العادي للمؤسسة و المتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة خارج للاستغلال و الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

الخزينة الصافية (TN: هي الفائض المتبقي من الرأسمال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات الرأسمال العامل، بمعنى أنها الأساس في التسوية بينهما. وتحدد بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = الرأسمال العامل الصافي الإجمالي – احتياجات الرأسمال العامل.

و يمكن التمييز بين وضعيان للخزينة في إطار تحديد المركز المالي للمؤسسة:

الحالة الأولى تكون فيها الخزينة موجبة، بمعني أن الرأسمال العامل الصافي الإجمالي أكبر من احتياجات الرأسمال العامل، و تدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها و احتياجاتها مع الغير. فهي تعبر عن التوازن المالي الجيد للمؤسسة.

الحالة الثانية تكون فيها الخزينة سالبة، وهي وضعية حرجة بمعني أن الرأسمال العامل الصافي الإجمالي أقل من احتياجات الرأسمال العامل، يعني أن المؤسسة لا تتوفر على نقدية، وبالتالي لا يمكنها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، الأمر الذي يتطلب تمويل خزينتها فورا عن طريق التسبيقات البنكية. (peyrard, 2006, p. 179).

2.1.3. تحليل قائمة الميزانية بواسطة النسب: انطلاقا من الكتل المالية للميزانية الوظيفية و مكوناتها يمكن حساب النسب و دراستها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

- **نسب الهيكل المالي:** من خلالها يمكن تحديد الهيكلة المالية للمؤسسة لمعرفة مصدر تمويل الاستخدامات و كذلك حجم الاستدانة المالية.

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة

تحدد مدى تغطية الموارد الثابتة للاستخدامات الثابتة، و يحبذ أن تكون النتيجة موجبة بمعنى أن يتم تمويل الاستخدامات الثابتة بالموارد الثابتة ويبقى فائض يستخدم في تمويل الأصول المتداولة و الذي يدعى الرأسمال العامل الصافي الإجمالي.

نسبة التحرر المالي = الاستدانة المالية / التمويل الخاص

و الهدف من هذه النسبة تحديد أثر الاستدانة المالية على الوضع المالي للمؤسسة، حيث انه كلما زادت الاستدانة المالية(الديون المالية الثابتة + خزينة الخصوم) مقارنة مع الموارد الخاصة فان ذلك يحد من حرية المؤسسة المالية في استغلال تدفقاتها النقدية في مجال الاستثمار، و تقلل كذلك من فرص الاقتراض. و يحبذ أن تكون اقل من الواحد.

- **نسب الكفاءة: أو** نسب الدوران تعبر عن الفترة الزمنية التي يبقى خلالها تدفق معين (مخزون، حقوق على الزبائن، ديون اتجاه الموردين) دون حركة في المؤسسة. و يتم حساب دوران بعض عناصر الأصول للتمكن من معرفة كيف يمكن التخفيض من احتياجات الرأسمال في حالة الوضعيات المالية غير المتوازنة و ذلك بزيادة دوران المخزونات و الزبائن، و تخفيض دوران الموردين (ميك، 2004، صفحة 414).

نسبة دوران المخزون= تكلفة حيازة المخزون المعني / متوسط المخزون

تتمثل في عدد المرات التي يمكن فيها بيع المخزون خلال فترة زمنية معينة، فكلما كانت سريعة دلت على حسن أداء دورة الاستغلال من خلال زيادة المبيعات و ما يترتب عنه من زيادة الأرباح. و من خلال سرعة دوران المخزون يمكن تحديد المدة المتوسطة لتصريف المخزون بقسمة 360 / دوران المخزون.

نسبة دوران الزبائن= رقم الأعمال السنوي TTC / متوسط ديون الزبائن و الحسابات المرتبطة

تبين هذه النسبة عدد المرات التي يمكن فيها تحويل حسابات الزبائن إلى نقدية خلال السنة، ومن خلالها يمكن تحديد المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن من خلال قسمة 360 / سرعة

دوران الزبائن. فسيولة المؤسسة ترتبط بسرعة تحويل الزبائن الى نقدية، فالزبائن عنصر أساسي للحكم على السير الحسن للمؤسسة، (السوافري، 1998، صفحة 604).

نسبة دوران الموردون= المشتريات السنوية TTC / متوسط ديون الموردون والحسابات المرتبطة

تبين هذه النسبة عدد المرات التي يتم فيها مع الموردين، و من خلالها يمكن تحديد المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين من خلال قسمة 360 / سرعة دوران الموردين.

من خلال هذه النتائج و في إطار الحكم على حسن أداء المؤسسة فيما علاقتها مع الغير لابد أن تكون المدة الممنوحة لتسديد الزبائن أقل من المدة المتوسطة لتسديد الديون حتى يكون له هامش زمني لتحصيل حقوقها لدى الزبائن و من ثم تسديد التزاماتها اتجاه الموردين.

2.3. حساب النتائج: تحليل حساب النتائج له من الأهمية النتائج التي تحققها المؤسسة والتالي الحكم على جودة المعلومة المحاسبية التي يهدف إليها النظام المحاسبي والمالي. فحساب النتائج يظهر التدفقات الحقيقية والمالية ويسلط الضوء على العمليات التي أنجزت من طرف المؤسسة خلال الفترة. وعليه تحليل هذه القائمة من خلال التطرق لمختلف النتائج الوسيطية التي يمكن من خلالها الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، أيضا التطرق لطاقة التمويل الذاتي الذي يعكس كفاءة ومدى قدرة المؤسسة على تمويل نفسها، ومعرفة التمويل الذاتي الذي من خلاله يتم التعرف على الموارد الداخلية للتمويل، و أخيرا تحليل حساب النتائج يظهر تطور هيكلة التكاليف زمنيا.

والعنصر الهام الذي ركز عليه النظام المحاسبي والمالي (الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 19، 2009، صفحة 18) هي المفاهيم الجديدة حول الضرائب المستحقة و المؤجلة التي تدخل في تحديد النتيجة الصافية للفترة، والتي تتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي IAS12.

1.2.3. تحليل حساب النتائج بالنسب: من خلال حساب النتائج يمكن قراءة النتائج الوسيطة كالقيمة المضافة، إجمالي فائض الاستغلال، النتيجة التشغيلية، النتيجة العادية قبل الضريبة والنتيجة الصافية للنشاط العادي. التي تمكن من تحليل دورة الاستغلال والحكم على مدى نجاعة التسيير داخل المؤسسة.

- **معدل الإدماج** = القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم

القيمة المضافة من أهم العناصر التي تترجم مقدار الإضافة التي تقدمها المؤسسة من خلال نشاطها الإنتاجي أو التجاري. والتي يوضحها حساب النتائج من خلال الفرق بين إنتاج الفترة واستهلاك الفترة. و تفيد في إجراء المقارنة الزمانية والمكانية بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، من أجل الحكم على الدور الحقيقي لها.

- **نسب تجزئة القيمة المضافة:** القيمة المضافة تعبر عن خلق الثروة في المؤسسة (c.prtticolas، 1994، صفحة 21)، بمعنى قدرة المؤسسة على الاستمرارية من خلال الزيادة في الأموال المستثمرة من قبل المؤسسة انطلاقا من عمليات الإنتاج و التوزيع. و تسمح بمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس قطاع النشاط. وتجزأ القيمة المضافة بين العناصر المستفيدة منها: المستخدمين، الدولة، و إجمالي فائض الاستغلال.

بالنسبة للمستخدمين: أعباء المستخدمين / القيمة المضافة

هذه النسبة تدل على مدى امتصاص أعباء المستخدمين من القيمة المضافة، و أيضا مدى اعتماد المؤسسة على اليد العاملة بدل الآلات.

بالنسبة للدولة: الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة / القيمة المضافة

هذه النسبة تحدد على مقدار مساهمة المؤسسة في خزينة الدولة.

بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال: إجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة

تبين هذه النسبة المردودية بالنسبة لنشاط المؤسسة، و هي من النسب الأكثر تعبيرا عن المردودية الإجمالية.

- **نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال**

إجمالي فائض الاستغلال هو مورد منتج من طرف المؤسسة الذي يسمح له (c.prtticolas، 1994، صفحة 12):

- بتسديد الضريبة على الأرباح للدولة.
- توزيع الأرباح على أصحاب الأموال المستثمرة و تسديد الأعباء المالية.
- الاحتفاظ بالاستثمارات عن طريق مخصصات الاهتلاكات.
- ضمان نموها عن طريق الأرباح المخصصة للاحتياطات.

فهو مؤشر جيد على أداء التسيير. من خلال ملاحظة حساب النتائج حسب الطبيعة كما ورد في النظام المحاسبي المالي (الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 19، 2009، صفحة 34)

نجد أن إجمالي فائض الاستغلال يتوزع بين عدة عناصر لما لها من الأهمية، سواء في مجال الاستثمار أو سياسة الاقتراض أو الجزء المخصص لنتيجة و ما يترتب عنها فيما يخص التمويل الذاتي. وتحسب هذه النسب كالتالي:

بالنسبة للتثبيتات =

مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة / إجمالي فائض الاستغلال

بالنسبة للمقرضـــــين = الأعباء المالية / إجمالي فائض الاستغلال

بالنسبة للنتيجة العادية =النتيجة العادية **/** إجمالي فائض الاستغلال

- **نسب المردودية** : طبعا حساب نسب المردودية بالنسبة للمسيرين و المالكين و المقرضين أمر مهم لمعرفة العائد عن كل دينار مستثمر، و تلاحظ من ثلاث جوانب مختلفة: الناحية المالية، الاقتصادية، والنشاط. و تحسب هذه النسب كالتالي:

نسبة المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضريبة / رؤوس الأموال الخاصة

الهدف من حساب نسب المردودية المالي هو معرفة قيمة العائد الذي تتحصل عليه المؤسسة مقابل الأموال المستثمرة. و هي نوعان:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تسمح هذه النسبة بقياس الربح المتحصل عليه من استثمار الأموال المقدمة من المساهمين. فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما ساهم ذلك في تمكين المؤسسة من الحصول على مساهمات جديدة من أجل تمويل عملية التوسع.

نسبة مردودية الأموال الدائمة = النتيجة الصافية + فوائد القروض / الأموال الدائمة

- **نسب المردودية الاقتصادية**

نسبة المردودية الاقتصادية الإجمالية =

إجمالي فائض الاستغلال / الأصول غير الجارية+ احتياجات الرأسمال العامل

الهدف من هذه النسبة هو قياس المردودية الإجمالية للتثبيتات، لان احتياجات الرأسمال العامل يمثل هو أيضا تثبيت هام ما دام، كونهم دائمين (peyrard، 2006، صفحة 217).

نسبة المردودية الاقتصادية الصافية =

النتيجة التشغيلية / الأصول غير الجارية + احتياجات الرأسمال العامل

تقيس هذه النسبة النتائج الاقتصادية للمؤسسة و مدى قدرتها على جلب وسائل تمويل جديدة، و تطورها.

- **نسب مردودية النشاط:** الحكم على نتائج المؤسسة يستند على مقارنة النتائج مع رقم الأعمال خارج الرسم، الذي يعبر عن النشاط، فالمؤسسة الكفؤة هي التي تحقق الأرباح، بمعنى أنها تغطي تكاليفها الثابتة والمتغيرة و تحقق ربح.

نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

يسمح هذا المؤشر بمعرفة مدى كفاءة إستراتيجية المؤسسة، فيما يخص تصريف المخزون، وبالتالي زيادة رقم الأعمال، و بالتالي تحقيق الأرباح (حسين، 2003، صفحة 271).

نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية بعد الضريبة/ رقم الأعمال خارج الرسم

تعتبر هذه النسبة كمؤشر عن كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح و التصدي للمنافسة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، بحيث أنه في حالة ارتفاع التكاليف ولا توجد إمكانية لزيادة الأسعار، يمكن في هذه الحالة التقليل من قيمة هامش الربح.

2.2.3. التمويل الذاتي و قدرة التمويل الذاتي: كل مؤسسة ترغب في تمويل و تجديد استثماراتها المستقبلية و الرفع من طاقتها الإنتاجية الأمر الذي يستوجب توفير الأموال اللازمة لذلك، وبطبيعة الحال اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي أفضل لها من الاستدانة وما يترتب عنها من أعباء مالية كبيرة. فطاقة التمويل الذاتي تمثل الفائض النقدي الذي تحققه المؤسسة من دورة الاستغلال خلال الفترة المعنية، و يعتبر كمؤشر إجمالي على القدرة المالية للمؤسسة وأداة هامة للتشخيص المالي و التنبؤ بطاقة التسديد للمؤسسة. ومن خلال حساب النتائج يمكن تحديد طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال أو النتيجة الصافية على النحو التالي (c.prtticolas، 1994، صفحة 21):

أما المقصود بالتمويل الذاتي فهو تلك الموارد المالية الداخلية المنشأة من قبل المؤسسة والموجهة لتمويل جزء أو كل التثبيتات، أو مضاعفة احتياجاتها من الرأسمال العامل، وكذا سيولتها النقدية.

3.2.3 مقارنة حسابات النتائج خلال الزمن: يقدم حساب النتائج لفترتين متتاليتين من أجل تمكين المؤسسة من حساب تطور هيكلة تكاليفها. أيضا المقارنة تسمح بملاحظه التطور

الحادث في النتائج الوسيطة مثلما تم دراسته سابقا فيما القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للاستغلال والصافية (الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 19، 2009، صفحة 34).

المقارنة أيضا تمكن المؤسسة من دراسة وضعيتها مع المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع من خلال المقارنة المكانية.

3.3. قائمة التدفقات النقدية: قائمة التدفقات النقدية من القوائم المستحدث التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تحت اسم جدول سيولة الخزينة ضمن القوائم المالية، حيث عرفها كما يلي " هو جدول مالي يهدف إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية (الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 19، 2009، صفحة 26).

1.3.3.الفائدة من جداول تدفقات الخزينة: تساعد مسئولي الإدارة و بالأخص الإدارة المالية التي تصدر القرارات في المجال الإنتاجي، التسويقي و المالي، و التي لها من الأهمية في المؤسسة الاقتصادية، في الإجابة عن التساؤلات حول إمكانيات استمرار المشروع و نموه أو تعرضه للإفلاس (الناغي، 2011، صفحة 230). الأمر الذي يستوجب قراءة و تحليل قائمة التدفقات الخزينة من أجل تفسير التغيير في النقدية، و كذا رصد حركة السيولة في المؤسسة، و تقييم جودة أرباحها من خلال النسب المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة.

2.3.3. نسب السيولة المشتقة من قائمة تدفقات الخزينة

السيولة هي: " مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة كالأصول المتداولة" (شنوف، 2009، صفحة 89). وترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه زيادة الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل. في الحالة العكسية الشركة مطالبة بالبحث عن مصادر تمويل للعجز عن طريق التنازل عن جزء من استثماراتها أو اللجوء إلى الاقتراض طويل الأجل. و عليه يمكن استخدام تحليل التدفقات النقدية في الإجابة على العديد من التساؤلات حول أداء المؤسسة و إدارتها، هل

أوجدت المنشأة تدفقات نقدية موجبة من عملياتها؟ كيف تغيرت مكونات التدفقات النقدية مع الوقت (ميك، 2004، صفحة 413)؟

ومن بين أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة الشركة ما يلي:

نسبة تغطية النقدية =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية

تبين هذه النسبة مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية الضرورية، و مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون =

فوائد الديون / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد ديونها، فكلما انخفضت تصبح مؤشر سيئ ينبئ بمشاكل قد تواجه الشركة في مجال السيولة اللازمة لتسديد فوائد الديون المستحقة.

نسبة التوزيعات النقدية = توزيع الأرباح / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تبين هذه النسبة السياسة التي تتبعها المؤسسة فيما يخص توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية و مدى استقرار هذه السياسة، و مهما انخفضت هذه النسبة تبقى المؤسسة قادرة على توزيع الأرباح .

نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم غير الجارية =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية **/** الخصوم غير الجارية

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

نسبة إعادة الاستثمار = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية **/** التثبيتات

تحدد هذه النسبة مدي كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل التثبيتات، ليس فقط التدفقات الموجهة إلى النفقات الرأسمالية التي تهدف إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية، و إنما كل التثبيتات بما فيها الأراضي و المباني.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم الجارية =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /الخصوم الجارية

تدل هذه النسبة على مدى قدرة التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطية التزامات الشركة و الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (مبيك، 2004، صفحة 414).

3.3.3. نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات الخزينة: تعرف الربحية بأنها تلك العلاقة بين الأرباح الصافية و رقم الأعمال الصافي سواء كان النشاط تجاري أو صناعي. و يمكن اعتبارها عنصر أساسي في استمرارية المؤسسة في النشاط، و غاية يتطلع إليها المساهمون. والهدف من تحديد نسب الربحية هو قياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة. ومن أهم النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في الحكم على أهمية أرباح الشركة هي:

نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة =

الفوائد و التوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية

تعبر هذه النسبة عن مدى أهمية المقبوضات النقدية من التثبيتات المالية أو الاستثمار في القروض مقارنة بالأنشطة التشغيلية.

مؤشر النشاط التشغيلي =صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية / القيمة المضافة

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة من خلال أنشطتها التشغيلية على توليد التدفقات النقدية، فكلما ارتفعت دل ذلك على جودة أرباحها.

مؤشر النقدية التشغيلي =

صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية للفترة

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة من خلال أرباحها على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات = صافي التدفق النقدي من المبيعات / رقم الأعمال الصافي

تبين هذه النسبة مدى استطاعت المؤسسة في تحصيل النقدية من المبيعات.

نسبة العائد على حقوق الملكية =

صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية*

تحدد هذه النسبة عائد حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فكلما ارتفعت كان ذلك مؤشر ايجابي على كفاءة المؤسسة.

نسبة العائد على الأصول=

صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول

تمكن هذه النسبة من معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، فكلما ارتفعت كان ذلك دليل على الاستخدام الجيد لأصولها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل.

4.3.3. تحليل أرصدة قائمة التدفقات الخزينة: تعد من القوائم المستحدثة والهامة كونها تعتبر أداة لتوضيح التسيير المالي للمؤسسة، لذلك يستوجب شرح التدفقات المختلفة التي تتضمنها هذه القائمة بحثا عن التوازن المالي. أيضا عند مقارنة النسب المحسوبة بالنظام السابق والحالي نجد فروق جوهرية، فالنسب المحسوبة بالنظام المحاسبي المالي نجدها تعبر بشكل أحسن عن التي تحسب بالنظام السابق لعدة أسباب كون الأولى معدة بالقيم الحقيقية، بينما الثانية محسوبة بالتكلفة التاريخية التي لا تعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة. بشرط أن تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد التقييم والتسجيل التي تنص المعايير المحاسبية.

4. الدراسة التطبيقية:

1.4. تمهيد: إصلاح النظام المحاسبي الجزائري يرمي إلى تحسين المعلومة المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، وللوقوف على أهم الجوانب التي تمكن من إبراز المستجدات في الواقع العملي فيما يخص تشخيص وتحليل الواقع المالي للمؤسسة من خلال المستجدات الجديدة التي تتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية. فقمنا بدراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية، عن طريق إجراء مقارنة بين القوائم المالية لعدد من المؤسسات الاقتصادية التي تم إعدادها باستخدام النظام المخطط الوطني وأخرى أعدت باستخدام النظام المحاسبي المالي، وذلك باستخدام مجموعة من النسب الأكثر دلالة، لمعرفة أيهما يعبر بصدق عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

2.4. القوائم المالية للمؤسسات المعنية بالدراسة: سنكتفي بتقديم قائمة الميزانية وحساب النتائج المعدة وفق النظامين المحاسبين **PCN** و **SCF للمؤسسات** (المديرية الجهوية لفرع النقل بالأنابيب، مؤسسة الإخوة العموري و لمؤسسة مطاحن الجنوب) من أجل تحليلهما ومعرفة أثار الإنتقال من النظام المحاسبي السابق إلى النظام المحاسبي المالي وذلك .

3.4. تحليل النتائج

أولا: المقارنة بين الميزانيات

بالإعتماد على الميزانيات الختامية للمؤسسات الثلاث حسب النظامين (PCN و SCF) وبالمقارنة بينهما نلاحظ أن مجموع الميزانيات قد تأثر بعملية الانتقال للأسباب التالية:

– الاختلاف الأساسي والجوهري في شكل الميزانيات وجوهرها: شكلا تم اعتماد طريقة جديدة في إعداد الميزانية تأخذ بعين الاعتبار درجة سيولة بنود الميزانية مما يمكننا من معرفة الوظائف الثلاث المكونة للميزانية الوظيفية، وجوهرا هو كون الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي تقدم قيم حقيقية تسهل من إجراء التحليل المالي.

– المجموع الصافي لأصول الشركات الثلاث وفق المخطط الوطني المحاسبي (PCN) يختلف عن المجموع المعد وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ، والسبب في ذلك هو استبعاد بعض العناصر كالمصروفات الإعدادية أو إضافة حسابات جديدة لم تكن موجودة سابقا مثل الأراضي المقدمة في شكل امتياز ضمن الأصول والضرائب المؤجلة ضمن الخصوم.

– قامت المؤسسات الثلاث بإعادة تقييم الأصول حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي، بمعنى التزام المؤسسة بقواعد التقييم المنصوص عليها في هذا النظام مما ترتب عنه اختلاف بين الميزانيات.

– أيضا إعادة النظر في قيمة وطريقة حساب الإهتلاك أدى إلى تغيير قيمة التثبيتات الصافية بين نوعي الميزانيات، و إدراج حسابات جديدة تطبيقا لمبدأ أفضلية الجوهر الاقتصادي عن الشكل القانوني، الأمر الذي تطلب حساب إهتلاكها مما تترتب عنه اختلاف في مجاميع الميزانيات.

كل هذه المستجدات من توفر إطار مفاهيمي يبين القواعد و القوانين والأسس الخاصة بالتقييم والتسجيل كان لها الأثر طبعا في التعبير بصدق وموضوعية على النتيجة، حيث نلاحظ أن النتيجة انخفضت عند تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بالنظام السابق.

ثانيا: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حساب النتائج

بالإضافة إلى المؤشرات التي تستعمل لقياس الأداء عن طريق الميزانية هناك عدة مؤشرات تحسب بواسطة المعلومات التي يتضمنها حساب النتائج، فتغير طريقة إعداد حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي ادت ال تغيير طريقة حساب مؤشرات الأداء.

الجدول التالي رقم:**(1)** يبين أهم الفروق و أثار الإنتقال من نظام (PCN) الى(SCF) على النتيجتين التاليتين:

عناصر النتيجة	المؤسسة	المبالغ		الفروق
		PCN	SCF	
القيمة المضافة	نقل وتوزيع المحروقات	15976809593.88	9416764194.39	(6560045399.49)
	صناعة الأجر	415019858,55	372350938,15	(42668920.40)
	مطاحن الجنوب	287555,53	287555,53	-
نتيجة الاستغلال	نقل وتوزيع المحروقات	4211737180.60	887079497,59	(3324657683.01)
	صناعة الأجر	209836461,14	101413156,94	(108423304.20)
	مطاحن الجنوب	89329,29	89091,29	(238.00)

المصدر: من اعداد الباحث

- **بالنسبة للقيمة المضافة**

– بالنسبة لمؤسسة نقل وتوزيع المحروقات تأثرت القيمة المضافة بالسلب بنسبة 4.10% بين المعالجة القديمة والجديدة، والسبب في ذلك انخفاض قيمة رقم الأعمال، واستبعاد المصروفات

الإعدادية و ما ترتب عنه من استبعاد قيمة ح/75 تحويل تكاليف الإنتاج، وإدراج بعض المصروفات ضمن الإستهلاكات الأخرى المتعلقة بإستهلاك السنة المالية.

– القيمة المضافة في مؤسسة الأخوة العموري انخفضت بنسبة 11.45 % والسبب الرئيسي يرجع إلى المعلومات المضللة التي قدمت لأسباب تخصهم.

– أما مؤسسة مطاحن الجنوب لم يوجد أي تغيير في القيمة المضافة.

- **بالنسبة لنتيجة الاستغلال**

بعد مقارنة نتيجة الاستغلال للمؤسسات الثلاث نجد انخفاض في النسبة للمؤسسات الثلاث بقيم متفاوتة لكنها كبيرة.وهذا يعني أن النظام المحاسبي القديم لم يكن يعبر عن نتيجة الاستغلال بمصداقية بل كان يضخم في النتيجة مما يزيد من أعباء المؤسسة فيما يخص الضرائب على الأرباح.

ثالثا: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الميزانية

تظهر الميزانيات المعدة على أساس تطبيق النظام المحاسبي المالي معلومات غنية حيث أن كيفية ترتيب الأصول والخصوم إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية تبين تفاصيل كثيرة لم تكن متاحة من قبل، ويمكن إبراز بعض المحاسن فيما يلي:

- ✓ كتل الميزانية تظهر بوضوح ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات حيث تم استبعاد المصروفات الإعدادية و إعادة ترتيب عناصر الميزانية أثر ايجابيا بنسبة كبيرة في الرفع من القيمة الإجمالية للاستثمارات.
- ✓ التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها الواجبة الدفع.
- ✓ التعرف على مدى اعتماد المؤسسة في تمويل نفسها بنفسها.
- ✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها فيما يخص قياس الأداء المالي.

و للوقوف على تلك الآثار الحسنة جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي لابد من حساب بعض النسب الأكثر دلالة كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(2) يوضح حساب النسب الأكثر دلالة

النسبة	نقل الأنابيب		مؤسسة الإخوة عموري		شركة مطاحن الجنوب	
	PCN	SCF	PCN	SCF	PCN	SCF

نسب التمويل						
1- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة	0.10	1.02	0,24	0.49	1.24	1.27
2- نسبة التحرر المالي	0.004	0.004	0.25	0.38	1.47	1.73
نسب الكفاءة						
3- نسبة دوران المخزون	0.095	0.011	1.40	2.35	15.82	15.84
4- نسبة دوران الزبائن	31.61	31.72	101.93	111.90	23.87	25.61
5- نسبة دوران الموردون	0.64	0.72	0.57	0.68	29.90	30.92
نسب المردودية						
6- نسب المردودية المالية	0.028	0.224	4.04	3.83	0.35	0.20
7- نسبة مردودية الأموال الدائمة	0.17	0.0176	1.27	0.46	0.098	0.080
نسب مردودية النشاط						
8- نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال	0.65	0.24	0.77	0.49	0.18	0.13
9- نسبة الهامش الصافي	0.05	0.05	0.82	0.29	0.052	0.046
نسب التغطية						
10- نسبة المديونية	0.0035	0.0035	0.76	0.80	1.68	1.45
11- نسبة الأعباء المالية	0.0012	0.0008	0.0024	0.0025	0.28	0.24
نسب السيولة						
12- نسبة السيولة العامة	2.006	1.66	0.61	0.41	7.42	6.20
13- نسبة السيولة الفورية	0.218	0.189	0.092	0.09	3.51	3.51

المصدر: من اعداد الباحث

- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة
- نسبة التحرر المالي = الاستدانة المالية / التمويل الخاص
- نسبة دوران المخزون= تكلفة حيازة المخزون المعني / متوسط المخزون
- نسبة دوران الزبائن= رقم الأعمال السنوي ttc / متوسط ديون الزبائن والحسابات المرتبطة
- نسبة دوران الموردون= المشتريات السنوية ttc / متوسط ديون الموردون والحسابات المرتبطة
- نسب المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضريبة /رؤوس الأموال الخاصة
- نسبة مردودية الأموال الدائمة = النتيجة الصافية + فوائد القروض/ الأموال الدائمة

- نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم
- نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية بعد الضريبة / رقم الأعمال خارج الرسم
- نسبة المديونية = ديون طويلة الأجل / الأموال الخاصة
- نسبة الأعباء المالية = الأعباء المالية / النتيجة قبل الضرائب و الأعباء المالية
- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل
- نسبة السيولة الفورية = القيم المتداولة للتوظيف + النقديات / الديون قصيرة الأجل

من خلال ملاحظة النتائج الرقمية المتحصل عليها في الجدول رقم **(2)** نرى أنها تسير في نفس الاتجاه للمؤسسات الثلاث:

– بالنظر إلى الميزانيات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تبين مدى قدرة المؤسسة الأولى والثالثة على تمويل تثبيتاتها المادية والمعنوية والمالية من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى القروض. نلاحظ أن نسب التمويل كلها زادت للمؤسسات الثلاث عما كانت عليه في نظام (PCN)، فالمعلومات المقدمة حسب نظام (SCF) أحسن بكثير من سابقتها كونها تعبر بصدق وتأخذ بمبدأ الحذر خاصة فيما يخص نسب التحرر المالي.

– أما بالنسبة لنسب الكفاءة فإنها نفس الملاحظة كون النسب للمؤسسات الثلاث تسير في نفس الاتجاه حتى ولو بزيادة طفيفة، فكلما كانت نسب دوران دورة الاستغلال أسرع كلما كانت مردودية المؤسسة في تحسن. فبالنسبة **لدوران المخزون** النسب المعدة بنظام (SCF) تعبر عن سرعة دوران أكبر مما يعكس الصورة الحقيقية لنشاط المؤسسات الثلاث و الطلب المتزايد عن منتجاتهم. أيضا تحسن نسبة سرعة دوران الزبائن و الموردين بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

– فيما يخص نسب مردودية الأموال الخاصة أو الأموال الدائمة فإنها انخفضت في المؤسسات الثلاث في النظام**(SCF)** عما كانت عليه في النظام**(PCN)**، بمعنى أن المعلومات المقدمة بنظام**(SCF)** تعبر بصدق ولا تضخم في الأرباح وتعطي صورة صادقة لمستخدمي القوائم المالية المهتمين بهذه المؤسسات وخاصة البنوك التي تتابع أموالها المستثمرة في هذه المؤسسات وكذا المستثمرين المحتملين.

– أما نسب التغطية فكانت النسب المتحصل عليها بالنسبة لمؤسسة الإخوة عموري ومؤسسة الزعاطشة بالنسبة للمؤشر الأول الخاص بالمديونية نلاحظ زيادة في النسبة بالنسبة للنظام المحاسبي المالي عما كانت عليه في النظام السابق، والتفسير عن ذلك هو أن النسب في نظام المخطط الوطني المحاسبي لا تعبر عن المديونية الحقيقية للمؤسسة عن تلك المحسوبة بالنظام المحاسبي المالي. بينما المؤسسة الثالثة مطاحن الجنوب نلاحظ أن نسبة المديونية فيها قد انخفضت بمعنى أنها تخلصت من جزء من مديونيتها التي لم تبرز في نظام المخطط الوطني المحاسبي.

– نسب مردودية النشاط يلاحظ عليها انخفاض محسوس في النظام المحاسبي المالي مقارنة بالنظام السابق والسبب يرجع إلى عدم الإفصاح عن رقم الأعمال الحقيقي في النظام السابق من أجل التهرب الضريبي.

– أيضا عدم التعبير عن النتيجة الصافية بصدق كون النظام السابق كان يدمج النتيجة غير العادية والتي لا تعبر عن نتيجة النشاط الحقيقي للمؤسسة.

– تتمثل السيولة في النقدية و شبه النقدية و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمؤسسة، فكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت المؤسسة قادرة على تسديد إلتزاماتها. و هذا ما ينطبق على المؤسسات الثلاث كون النسب أصبحت تعبر عن الواقع و في نفس الوقت في حدود النسب المتعارف عليها، لكن بالنسبة للمؤسسات الثلاث كانت النسب مبالغ فيها نوعا ما باستخدام نظام (PCN) لكن المعلومات المقدمة وفق النظام(SCF) إنخفضت و أصبحت تعبر القدرة الحقيقية لوفاء المؤسسات بالتزماتهم.

و عليه نستطيع أن نقول بأن العمل بالنظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولي كان له الأثر الإيجابي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من حيث أنه قضى على السلبيات السابقة وقدم قوائم مالية من المفروض أنها تتصف بالمصداقية، كما سهل عملية التحليل المالي من حيث أن المعلومات المحاسبية هي في حد ذاتها مالية ولا تستدعي بذل الجهد من أجل تعديلها وإعادة تصنيفها، مما يسهل على المسيرين عملية أعداد القوائم المالية.

5. الخاتمة: في هذا المقال تم تناول جانبين أساسين من النظام المحاسبي المالي، الأول تم فيه توضيح الآثار المحاسبية على المؤسسة الاقتصادية، فنوعية المعلومات المحاسبية تستوجب

أولا تحديد السياسة المحاسبية الرئيسية، ثم تقدير مرونة المحاسبة، و تقييم استراتيجية المحاسبة و جودة الإفصاح، و تحديد احتمالات الخطر، وأخيرا منع التشوهات المحاسبية.

النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية في جوهره القواعد والأسس و المبادئ و طرق التقييم و التسجيل التي يكون لها الأثر على نوعية المعلومة المحاسبية، إلا انه في المجال التطبيقي توجد اختلافات كبيرة بين المؤسسات من حيث جودة الإفصاح و جودة المراجعة، لوجود معلومات محاسبية لا تعكس الواقع الاقتصادي، و كذا محدودية الملاحظات المرفقة بالتقارير المالية الأمر الذي يصعب من تحديد مكونات البنود الكبيرة في القائمة المالية مثل حساب الاحتياطات.

و انطلاقا من كون أن المستثمرون و كذا الأطراف الأخذة من مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى قراءة وتحليل هذه القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة فان الجزء الثاني خصص للآثار المالية من خلال التطرق للمستجدات التي طرأت على القوائم المالية شكلا ومضمونا، فيما يخص تحليل دورة الاستغلال أو دراسة الوضع المالي فنوعية المعلومة المحاسبية تمكن من تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الحالي و الماضي والحكم على وضعيتها المالية من خلال تحليل القوائم المالية و التركيز على قائمة التدفقات النقدية التي تعطي معلومات حول التدفقات النقدية للمؤسسة الداخلة و الخارجة موزعة بيت التشغيل و الاستثمار أو الأنشطة المالية والإفصاح عن الأنشطة غير النقدية وأنشطة التمويل. إن تحليل هذه القائمة يساعد على الحكم على أداء المؤسسة وإدارتها، وهل اوجدت المؤسسة تدفقات نقدية موجبة من عملياتها أم لا، وكيف تغيرت التدفقات النقدية مع الوقت.

6. قائمة المراجع:

- النظام المحاسبي المالي (القانون رقم 7 بتاريخ 2007/11/25)، المادة 6، ص:10
- عباس مهدي الشيرازي:(1990)، نظرية المحاسبة، دار السلاسل الكويت، ص: 208
- PHILIPPE DESSERTINE- PATRICK PROVILLARD,(2004),COMPTABILITE', PEARSON EDUCATION FRANCE, P :65
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19: (2009)، ص:6
- محمود السيد الناغي (2011) : نظرية المحاسبة : المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصور–مصر، ص: 356
- ERIC TORT -LIONELESCAFFRE, (2012):AMELIORER L'INFORMATION FINANCIERE EN IFRS,BERTIEDITIONDUNOD, PARIS, P :4

- عباس مهدي الشيرازي،(1990)، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، ،ص 321
- حسين القاضي– مأمون حمدان، (2001)، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن، ص213
- حسين القاضي– مأمون حمدان، (2001)، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن، ص207
- احمد نور، فتحي السوافيري (1998):المحاسبة الادارية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية، ص:578
- JOSETTEPEYRARD , JEAN- DAVIDAVENEL, MAX PEYRARD (2006) : ANALYSE FINANCIERE ,9EDITION VUIPERT.P169
- P. CAMUS- C.FERRY- E.LELOUP- C.PETTICOLAS,(1994), COMPTABILITE' ET GESTION, EDITION NATHAN, P :31
- JOSETTE PEYRARD , JEAN- DAVID AVENEL, MAX PEYRARD (2006) **:** OP; CIT .P179
- فردريك تشوي–كارول آن فروست– جاري ميك (2004): المحاسبة الدولية ، دار المريخ للنشر، ص:414.
- احمد نور، فتحي السوافيري (1998): المحاسبة الادارية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية ، ص:602 – 604
- المعيار IAS29 يعالج المعلومة المالية في حالة التضخم.
- احمد حسين علي حسين،(2003)، المحاسبة الادارية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية ، ص:271
- شعيب شنوف:2009، محاسبة الشركة (طبقا للمعايير المحاسبية الدولية)، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ج1.